

الملخص

أزمة قطاع غزة

في ضوء التحديات الداخلية والخارجية

يتناول هذا الكتاب ضمن سلسلة شهرية الشرق الأوسط (رقم ٣٠) الأوضاع في قطاع غزة خلال العام ٢٠١٤، وينقسم إلى فصلين رئيسيين؛ أولهما يتعلق بأزمة قطاع غزة قبل الحرب الإسرائيلية ٢٠١٤ في ضوء التحديات الداخلية والإقليمية التي يواجهها القطاع، بينما يتناول الفصل الثاني الحرب الأخيرة على قطاع غزة لعام ٢٠١٤ في ضوء إدارة الحرب ونتائجها. وقد شكل فصلا الكتاب جزءاً من إنتاج فريق الأزمات العربي- ACT العامل في المركز منذ أواسط العام ٢٠١٣، والذي يضم عدداً من الباحثين والمختصين في أكثر من حقل معرفي.

ويشير الفصل الأول من الكتاب إلى إرتباط تاريخ وحاضر قطاع غزة بالأزمات والمواجهة والحصار والمقاومة؛ حيث أدى الاحتلال الإسرائيلي وأعماله العدوانية الدائمة وحصاره الخانق المفروض على القطاع منذ العام ٢٠٠٧، فضلاً عن تطورات المشهد المصري منذ تموز/ يوليو ٢٠١٣، والتطورات السلبية المتلاحقة على الصعيد الفلسطيني- الفلسطيني التي لم تكن بمعزل عن تأثير الإقليم ودوله، أدى كل ذلك إلى وضع القطاع بكافة مكوناته أمام واقع صعب وخطير الأمر الذي استوجب دراسة التحديات الداخلية والإقليمية أمام قطاع غزة، وإمكانات التأثير المتوفرة لدى القطاع وخياراته، واحتمالات تطور الأوضاع فيه في ضوء تحديات الداخل والخارج. كما يشير الفصل إلى تطور الأحداث في الإقليم وتداعياتها، خاصة ما يتعلق منها بالمشهد المصري، وتطوراته الأمنية والسياسية، وكذلك انسداد الأفق في ملف المفاوضات الفلسطينية- الإسرائيلية والفشل المتوقع لمقترحات كيري، وكذلك احتمالات تطور وتوسع الصراع في سوريا.

ويتناول هذا الفصل الاحتمالات المرتبطة بالحالة في قطاع غزة، حيث يُجملها بالاحتمالات التالية: أولاً: استمرار الوضع القائم، حيث الحصار والضغط وتضييق الخناق من جانب إسرائيل والعالم؛ وثانياً، التصعيد والمواجهة والعنف وإنهاء التهدة؛ وثالثاً، توسع النزاع في سوريا إلى المحيط وصولاً إلى غزة؛ ورابعها، تبني سياسات انفتاح وتخفيف الحصار على القطاع، وهو ما يتضمن فتح المجال أمام خيار المصالحة والتفاهات.

ويختتم الفصل بعدد من التوصيات للمعنيين في القطاع ومحيطه الإقليمي، ومنها: عدم ربط الموقف من قطاع غزة بإشكالات دول عربية مع تيار الإسلام السياسي وخاصة في مصر، وهو ما

يعني تحييد القضية الفلسطينية عن الأزمات والصراعات السياسية المحلية أو القطرية أو الإقليمية. وضرورة تبني التفكير المفتوح في الخيارات واستحضار عقلية البحث عن المخرج وليس التسليم بمتغيرات سياسية صعبة أو الركون إلى مواقف أيديولوجية غير قادرة على الاستمرار. وآخرها، توفير رعاية عربية تشارك فيها مصر بشكل أو بآخر وبغض النظر عن نظامها لتحقيق إنجاز المصالحة الفلسطينية، وحل الأزمة مع مصر، وفك الحصار عن غزة وتطبيق برنامج إعادة البناء.

أما الفصل الثاني من هذا الكتاب والذي تم تخصيصه للحديث عن الحرب على قطاع غزة ٢٠١٤ ونتائجها، فيقدم تصوراً حول الخيارات الفلسطينية وسيناريوهات المحتملة، كما يسلط الضوء على الظروف المحلية والإقليمية والدولية التي رافقت الحرب، وكذلك يوضح الأداء العسكري والسياسي لكل من إسرائيل والفلسطينيين، وأخيراً يعرض الفصل لجملة من التوصيات للأطراف الفلسطينية والعربية المعنية.

كما يعدّ هذا الفصل خمسة من الخيارات المتاحة أمام الفلسطينيين على الصعيد الفلسطيني، وهي: استكمال شروط تحقيق الوحدة الوطنية والمصالحة الشاملة بين مختلف الفقاء ببرنامج سياسي للحد الأدنى وفق وثيقة الوفاق الوطني أو حتى بدونه. واستمرار الانقسام، والاتفاق على إدارة الخلافات والتقاطعات بأدنى حد من الصدام السياسي والاعلامي والأمني. واستمرار حالة الاستقطاب وانفصال الضفة عن غزة، والتعامل مع القضية كل من زاويته ورؤيته. والذهاب إلى انتخابات مضمونة النزاهة لاختيار قيادة جديدة لمنظمة التحرير والسلطة الفلسطينية، حيث يمكن للجهة المنتخبة تطبيق البرنامج الذي ترى أنه الأفضل. والتوصل إلى استراتيجية فلسطينية عامة، والعمل على تشكيل قيادة وطنية موحدة بالتوافق للإشراف على تحقيق هذه الاستراتيجية التي تعدّ مرجعية لأي خلاف فلسطيني.

وبخصوص الخيارات المتاحة أمام الفلسطينيين في التعامل مع إسرائيل، فيشير الكتاب إلى عدد منها ومن أبرزها: المفاوضات حول التهدئة إلى حين تطبيق شروط الشعب الفلسطيني من الحرب الأخيرة، وفي حال فشل المفاوضات يمكن الذهاب إلى مواجهة عسكرية محدودة أو شاملة تعيد إسرائيل إلى المربع الأول. والاتجاه لإطالة الخلافات في إطار المفاوضات مع إسرائيل بشأن اتفاق وقف إطلاق النار وانتظار قرار أممي بهذا الخصوص. واتجاه المقاومة إلى جر إسرائيل إلى حرب استنزاف دائمة بمستوى محدود لا يسمح لإسرائيل بالتصعيد الكارثي، لكنه لا يوفر لها الأمن في المستوطنات الجنوبية.

وختاماً يقدم الفصل عدداً من الخلاصات والتوصيات، ومن أبرزها: ثبت أن التهدة مع إسرائيل لا يضمنها أحد، وأنها يمكن أن تخرقها بسبب تقديرات أمنية تخصها دون تقدير عواقبها السياسية. كما أثبتت الحرب أن الوضع الإنساني والحقوقى والقانوني لإسرائيل، إضافةً إلى الوضع الإعلامى قابل للاهتزاز تبعاً لجهود الفلسطينيين والعرب والمؤمنين بعدالة القضية الفلسطينية في أوروبا وأمريكا اللاتينية وغيرها من المناطق. ويخلص من وحدة المقاومة الميدانية بفصائلها المقاتلة ووحدة موقفها السياسى اللاحق في التفاوض أن الشراكة الوطنية في إدارة القرار الفلسطينى سلماً وحريةً إنما تمثل أعلى درجات الاستثمار للقوة الفلسطينية في مواجهة إسرائيل. وأخيراً، يرى التقرير ضرورة الإبقاء على الموقف العربى والإسلامى بشأن التفريق بين ما يُسمى بالإرهاب وبين المقاومة الفلسطينية المشروعة ضد الاحتلال الإسرائيلى، وضرورة استمرار الدفاع عنها في المحافل الدولية على هذا الأساس.